التحديث في اليابان والعراق

(تشابه البدايات واختلاف النتائج)

أ.م.د. علاء فاضل احمد العامري

كلية الاداب - الجامعة المستنصرية،

بغداد \ العراق

Modernization in Japan and Iraq (Similar Beginnings and Different Outcomes)

Assist. Professor Dr. Alaa Fadhil Ahmed AL-AMERI

College of Arts-Mustansiriyah University

Baghdad / Iraq

dr.ala@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يحاول البحث الحالي تتبع أصول التحديث في اليابان في عهد الامبراطور ميجي بين عامي (1868-1912)، والعراق الذي كان مقسم الى ولايات تابعة للدولة العثمانية خلال المدة بين عامي (1869-1914)، وما ترتب عليها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها اثر واضح في جعل اليابان اقوى دولة في شرق اسيا مع مطلع القرن العشرين، ورغم ما اصابها في اثناء الحرب العالمية الثانية، الا انها اعادت انتاج قوتها من جديد وفي مدة قياسية، لمعاودة مكانتها في المجتمع الدولي مقارنة بالعراق الذي شهد محاولات إصلاحية جادة، لاسيما مدحت باشا (1869-1872)، لكنها لم تستمر وتلتها مراحل من التراجع والنكوص.

اعتمد البحث منهج الدراسات المقارنة وهو احد مناهج البحث التاريخي المهمة؛ وتكمن اهميته في محاولة تتبع العوامل والاسباب التي أدت إلى نشأة الدول وتطورها وتحديثها من خلال مقارنتها مع تجارب أخرى، بعدها مرآة عاكسة للتشخيص ومحاولة للكشف عن أهم العوامل التي تحكمت بها، وادت بالتالي إلى نجاحها في منطقة دون أخرى خلال المرحلة التاريخية ذاتها، وفي بعض الأحيان في مراحل تاريخية مختلفة مستفيدة من التشابه في بعض السمات، مع اشتراط الموضوعية وعدم الابتعاد عن اهداف الدراسات التاريخية التي تدور في اطار البحث عن الحقيقة، من خلال عرض الاحداث وربطها وتفسيرها ومقارنتها بهدف الكشف عن طبيعتها وتتبع العوامل الأسباب التي ادت إلى سيرورة تلك الاحداث والوقائع.

تتمحور الإشكالية التي يتبناها البحث الحالي حول دراسة "**تجربة التحديث في اليابان والعوامل التي ساعدت على استمرارها، وعدم استمرارها وانقطاعها في العراق**" اي دراسة التحديث في العراق واليابان وجذورهما، وتتبع الأسباب والظروف الموضوعية التي أدت إلى نجاح الاصلاحات في اليابان واستمرارها، وتوقفها وانقطاعها في العراق؛ تبعاً لنظرية التغيير والاستمرارية Change and Continuity التي رافقت التجربة اليابانية والتي يرى البروفسور بيتر ميتشل بانها "**لم تغيب ابداً عن اية حقبة من التاريخ الياباني**" في إشارة الى ان جذور التحديث بدأت في عهد اسرة توكوكاوا، وان ما تحقق في عهد ميجي هو استمرار لما تحقق في المراحل السابقة، ونظرية "**التغيير والانقطاع**" التي يتبناها الأستاذ الدكتور محمود القيسي في الحالة العراقية والعربية (ميتشل ، 2013).

الكلمات المفتاحية: (الاصلاح، التحديث، الامبراطور ميجي، مدحت باشا)

Abstaract

This research traces the origins of modernization in Japan during the reign of Emperor Meiji from (1868 to 1912) and in Iraq, which was divided into states subject to the rule of the Ottoman Empire from (1869 to 1914) to shed light on the resulting political, economic and social transformations that had a clear impact in making Japan the strongest country in East Asia since the beginning of the twentieth century.

Despite what happened to Japan during World War II, it reorganized its power again in a record period and then resumed its position in the international community. This was unlike what happened in Iraq, which witnessed serious reform attempts, especially by Midhat Pasha (1869-1872). However, these reforms did not last and were followed by stages of decline and regression.

The researcher adopted the comparative approach which is considered one of the most important educational research approaches as its importance lies in its attempt to trace the factors and reasons that lead to the emergence, development, and modernization of countries in comparison with other experiences as a reflective mirror for diagnosing and revealing those factors that controlled and thus led to success in the region during a specific historical stage.

The research problem is based on investigating the factors that helped to sustain the modernization experience in Japan in one hand and its failure in Iraq on the other hand, in other words, studying modernization in both Japan and Iraq and identifying the roots of that modernization and tracing the circumstances that led to the success and continuation of modernization in Japan and its failure In Iraq according to the theory of change and continuity that accompanied the Japanese experience, which Professor (Peter Mitchell) considers “never absent from any era of Japanese history,” pointing out that the roots of modernization began during the era of Tokukawa's family.

What was achieved during the (Meiji) era is a continuation of what was achieved in previous stages according to the theory of change and discontinuity adopted by Professor Mahmoud Al-Qaysi when studying the Iraqi and Arab situation.

Keywords: (Modernization, Reform, Emperor Meiji, Medhat Pasha)

المقدمة

اذا كانت الحداثة حسب رأي احد الفلاسفة هي من نقل العالم "**من الزراعة الى الصناعة، ومن الاقطاعية الى الدولة القومية ومن الاستبداد الى الديمقراطية ومن تهميش الفرد الى المبالغة بسلطته**" يصح ان يكون التحديث ابناً شرعياً للحداثة وتابعاً لزامياً لها، لاسيما اذا عرفنا التحديث: بانه الاخد بالتطور العلمي والتقني بما يجعل الواقع يلبي احتياجات العصر، واعادة تكييف كل ما موجود وفقا لمتطلبات الحاضر والمستقبل، وهو عملية مستمرة وليست آنية ووقتية.

شهدت اليابان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين تحولات عميقة وعلى الصعد كافة، اظهرت مدى حرص الشعب الياباني على النهوض بواقعه، بما يمتلكه من اسس اخلاقية وقيمية ومنها الطاعة والاحترام وروح الانسجام وقدرة واضحة على الموازنة الايجابية بين التقليد والحداثة وهي ثنائية إشكالية ملازمة لجميع تجارب التحديث في العالم بما فيها العراق.

حققت اليابان في تاريخها الحديث والمعاصر نهضتين تنمويتين كانت الاولى خلال عهد الامبراطور ميجي (1868-1912) والثانية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1973، وما حققته اليابان خلال التجربتين أعلاه من إنجازات وتطورات تقنية أدت الى تحولات كبيرة انعكست على المجتمع والاقتصاد الياباني وصورة اليابان اقليمياً ودولياً بصورة تجاوزت الحدود الطبيعية للتحديث، وهو امر اثار اعجاب العالم ودفع عدد كبير من الباحثين للكتابة عن التحديث في اليابان وعده تجربة مهمة تستحق الوقوف عندها ودراستها دراسة متأنية، للوقوف على ابرز ملامحها والسعي الى إمكانية الإفادة منها، لذلك ومن شدة اعجابهم بتلك التجربة اطلقوا عليها المعجزة اليابانية "Japanese Miracle".

كما قدم الغرب نماذج للتحديث للمجتمعات المأزومة التي عانت من هزات واختناقات بنيوية في كياناتها، تقدم اليابان مثالا متميزاً وربما فريداً للتحديث وإعادة البناء للقرن

الحادي والعشرين. وليس من قبيل المصادفة أن يتساءل أحد الباحثين عن إمكانية أن تكون اليابان مجتمعا نموذجيا في القرن الحادي والعشرين (Sumiya، 1991).

تسهم الدراسات المقارنة وتتبع نماذج التحديث في اكتشاف الذات وطبيعة الظروف التي يعيشها بلد ما، وتقديم موديلات وتصاميم لمن يبحث عن حل أو بداية للشروع بالتحديث او بإعادة إصلاح شاملة، لاسيما وان المقارنة ضرورية للغاية لفهم خصائص المجتمع بإيجابياته وسلبياته، وكيفية العمل على الانطلاق في عملية إصلاح شاملة، ولكن السؤال الأهم كيف تبدأ عملية الإصلاح والتحديث وهل هي مقترنة برغبة داخلية أم أن للعوامل الخارجية دور لا يمكن تجاوزه للقيام بأية عملية إصلاحية؟

تبدأ مرحلة التحديث في أي بلد نتيجة لتفاعل قوى داخلية وخارجية، وفي حالة اليابان فقد بدأ تحديث اليابان عندما واجهت الغرب القوي في القرن التاسع عشر، لذا يمكن القول ان طريق الاهتمام بالصناعة الذي سلكته اليابان يمكن أن نفهمه على انه عملية استجابة من الفاعلين الداخليين بما في ذلك الحكومة ورجال الأعمال والمجموعات والأفراد للصدمات والتأثيرات الوافدة من الخارج. ان هذه النظرة مازالت صالحة حتى الوقت الحاضر، إذ أن الدول النامية ما زالت مطالبة بان تتقدم تحت تأثير عوامل قوية كنتيجة لضغوط العولمة. ويمكن فهم عملية التطور والإصلاح داخل تلك الدول على أنها حالة من التفاعل الديناميكي بين نظم داخلية وخارجية، وغالبا ما تأتي الأفكار الجديدة للإصلاح من الخارج مع مسميات مثل التجارة والصناعة او الديمقراطية، مما يعني فرض الشروط من الخارج والاقتداء بالمميزات التي تتميز بها الدول الافضل عالمياً، لاسيما الدول الصناعية الكبرى (كينئيتشي، 2008، صفحة 20).

فضلا عن ذلك، لكل مجتمع خصائصه المميزة التي تعكس بيئته وتاريخه، والمؤسسات الداخلية في مجتمع من المجتمعات هي نتاج تفاعلها وتطورها الداخلي، وربما تستطيع بعض المجتمعات في بعض الاحيان ان تتطور من خلال قواها الداخلية وهو ما كان يحدث في اليابان في مرحلة العزلة وفي أواخر عهد توكوكاوا التي ترتبت خلالها الأصول الحقيقية لنهضة ميجي، لاسيما خلال مرحلة الانهاء القسري لعزلة اليابان واجبارها على الانفتاح على العالم الخارجي، لتنهي بذلك مرحلة التطور البطيء الذي يعتمد على العوامل الداخلية، لذلك فان التطور الداخلي غالباً ما يكون بطيئاً ومستمراً. لكن

عندما يتعرض المجتمع لتأثيرات خارجية فان التوازن الاجتماعي يهتز فجأة وتبتعد الدولة عن مسارها السابق، وفي هذه الحالة يكمن الفرق فيما اذا كانت الاستجابة الداخلية للعوامل الخارجية مرنة ومناسبة فان المجتمع يبدأ مرحلة دينامية جديدة من التطور، اما اذ كانت الاستجابة ضعيفة وغير متماسكة فربما يتعرض المجتمع الى حالة عدم الاستقرار او حتى يتحطم بفعل السيطرة الأجنبية، وربما هذا توصيف لما يحدث الآن في الحالة العراقية (القيسي و العامري ، 2017، الصفحات 716-717).

لا يفترض االتحديث والتنمية بالضرورة وجود تأثيرات خارجية، فمن الناحية النظرية يمكن ان تكون التنمية نتاجاً للدوافع الداخلية أو استجابة للمحفزات الخارجية، لكن في عصرنا الحالي اصبح من غير الممكن تقريبا تحقيق تنمية مستدامة دون التفاعل والتكامل مع النظام العالمي. ويمثل الإصلاح في وقتنا الحالي احد مظاهر السعي للحاق بالدول الصناعية، او التحديث من خلال التجارة والاستثمار الاجنبي والصناعة، وبات من الصعب جداً التفكير بطريقة اخرى سواء كان ذلك ايجابياً او سلبياً في نظر البعض الذين يرون فيه مسخاً للمجتمعات ولعاداتها وتقاليدها (كينئيتشي، 2008، الصفحات 21-22)[1].

1- أنظر رؤية علي الوردي الذي يؤكد على أن الإصلاح يبدأ وينتهي داخليا. محمود القيسي،علي الوردي والسوسيولوجيا التاريخية،بيروت، مكتبة عدنان،2013.

التغيير والاستمرارية: قراءة للحالة اليابانية

استوعب اليابانيون عدداً كبيراً من العناصر التي تنطوي على تناقضات معقدة، لكنهم استخدموها بشكل مرن حسب مقتضيات الظروف نتيجة لما تميزوا به من "**روح الانسجام**" The Spirit of Harmony، التي منحتهم قدرة كبيرة على جمع التناقضات احياناً. ان هذه الصفة هي احدى اهم الصفات المميزة للشعب الياباني التي من الصعب ملاحظتها في مجتمعات أخرى، وهذه الصفة يمكن ان تُقرأ ايجابياً بان اليابانيين مرنون ويتميزون بقدرة كبيرة على تحقيق انسجام بين التناقضات وتحقيق مزاوجة بينهما وتوظيفهما بأسلوب يتماشى مع حاجة المجتمع وتحقيق طموحاته اجتماعياً ومع الطبيعة، وهو ما شكل ارضية لقدرتهم على الانسجام مع المؤثرات الخارجية (موكائي ، 2011). اما سلبياً، فيمكن القول ببساطة انهم مجتمع لا تحكمه مبادئ وهو ما تحدث عنه كاتو شوايتشي في كتابه (اليابان رؤية من الداخل) بما وصفه "**بنغولة الثقافة اليابانية**" (كاتو ، 2009)، وكذلك ماساؤ مارويامـا Masao Maruyama في كتابه الشهير عن الفلسفة اليابانية، إذ وصف اليابانيين بانهم ليس لديهم تقاليد في التفكير المنطقي والاتساق العام، لكن اونو يرى بان هذا التفسير ربما يكون مشروعاً من وجهة نظر الغرب، أما من وجهة نظر اخرى فان ما يبدوا اسلوباً غير اخلاقي من جانب اليابانيين ربما يكون ذات قيمة او جدوى اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ضرورة التعايش في عالم متكامل. وهو ما يشير الى اختلاف في التفكير الياباني عن التفكير الغربي (كينئيتشي، 2008، صفحة 22).

توضح دراسة جزئيات التجربة اليابانية حقائق مهمة تسهم في فهم هذه التجربة، التي نالت اهتماماً عالمياً منذ ستينات القرن العشرين، بعد أن استطاعت تحقيق نتائج جديرة بالاهتمام محليا وعالمياً. تعطي فكرة الأحزاب السياسية وفقاً للنموذج الغربي صورة واضحة عن تلك الميزة التي يتمتع بها المجتمع الياباني، إذ أنها دخلت لأول مرة إلى اليابان في عام 1872 في عهد الامبراطور ميجي (1868-1912)، ولا يوجد ما يشير الى ظهور جمعيات واحزاب سياسية قبل هذا التاريخ، لذا يعد ظهور الاحزاب السياسية أحد الأمثلة

الواضحة للتأثيرات الغربية على الحراك السياسي في اليابان ابان السنوات الاولى من عهد ميجي (Masumi، 1971). وان النظام الحزبي الياباني هو منتج هجين تشكل من اتحاد قوى تقليدية موجودة على الساحة اليابانية مع محفزات غربية متعددة، واقتبست الأحزاب اليابانية الفكرة والايديولوجية من الغرب، لكن هيكلها التنظيمي وطريقة عملها عكس وبشكل واضح الطابع الياباني الذي يمزج بين الماضي والحاضر أو التقليد والحداثة. وعلى الرغم من ذلك، هناك من يشير الى ان اليابان تبدو متأخرة نوعاً ما في التأثر واقتباس التقاليد الدستورية الغربية كالأحزاب السياسية والبرلمان، ولكن يجمع الباحثون على ان ما يثير الدهشة هو السرعة المذهلة على استيعاب هذه المؤسسات واخراجها بشكل متجانس تناغم مع روحية الحياة السياسية في اليابان وحراكها السياسي، الى درجة انه من الصعب التمييز بين شكل المؤسسات السياسية القادمة من الغرب ومجموعة الافكار والمؤسسات الاجتماعية ذات الأصول اليابانية المرافقة لها. وما يبدو غريبا يكون مألوفاً للمتخصص في تاريخ اليابان الحديث، فقد تعودت اليابان على الجمع بين المتناقضات وفقا لروح الانسجام: الماضي والحاضر، التقليد والحداثة، الموروث الياباني ورياح الحداثة الغربية. وهي فلسفة يابانية قديمة متجذرة مع الذات اليابانية (العامري ، جمنتو واعادة بناء اليابان 1955-1973، 2018).

لقد ظل اباطرة اليابان يمثلون حالة مقدسة قروناً طويلة (يوسف ، 2010، صفحة 122)، فالإمبراطور يعني اشياء عديدة ومتناقضة لدى الشعب الياباني، ولدى نفس الشخص فقد لا يوافق ولا يعتقد في الاساطير والرموز الامبراطورية بمنطلق عقله وتصرفه الرشيد، لكنه تحت تأثير عواطفه ومشاعره يحمل شعور عميق بالكرامة والفخر الوطني تجاه الامبراطور الذي يلهم ويحرك تلك المشاعر في اعماقه. اذ ان الامبراطور يحكم اليابان باعتبارها وديعة مقدسة اؤتمن عليها هو وخلفائه الذين هم من سلالة الهة الشمس. وكانت شخصيته مقدسة تحيط بها هالة من القدسية، وكثيراً ما قيل ان الامبراطور انصهر في الدولة فكان هو الدولة، وهو المفهوم الذي ساد اليابان في عهد ميجي، ووفقاً لذلك اضحى الامبراطور الرمز الاساس لشرعية ووحدة الدولة ومكانتها فاصبح له قدسية وسيادة مطلقة (رشاد ، صفحة 22).

تتكون الثقافة اليابانية والمجتمع الياباني الحديث من خليط متنوع من القديم والجديد من الشرق والغرب، اذ تمثلت اليابان بمرونة ثقافة الحضارة الغربية، ادخلتها فيما بعد لثقافتها، وهذا بسبب امتلاك اليابان "**لميزة الانسجام**" التي تعني العمل باسلوبها الخاص في الوقت الذي تتعاون فيه مع الاخرين (موكائي ، 2011، صفحة 4)، وهذا ما اشار الى عمق وثراء اليابان الذي اثار انتباه العديد من الشعوب الاجنبية بما فيها العربية التي تعاني من ازدواجية عدم التصالح بين الموروث الحضاري الضارب في القدم، حالة العراق على سبيل المثال والتراث الإسلامي الذي ينظر الى ذلك الموروث الحضاري بمنظار الأديان السماوية والتفسير اللاهوتي الديني للتاريخ على انه تاريخ "الكفر والالحاد" وهو ما يشير الى ان تعدد الحضارات التي نشاة في المنطقة اثرت بشكل سلبي في تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار النفسي والاجتماعي مقارنة بثنائية التقليد والحداثة التي ميزت الحالة اليابانية.

يرجع مصدر ظاهرة الاستمرارية التي تميز فيها المجتمع الياباني الى "**دستور المواد السبعة عشر**" الوثيقة التي اجازها الامير شوتوكو Shotoko (574-622) في سنة 604م. وتم تبنيها في عهد الامبراطورة سويوكو Suiko (593-628). وهي وثيقة بوذية ذات مستوى عال، ركزت على الاخلاق والفضائل المرجوة من موظفي الحكومة. وهي واحدة من اقدم الوثائق الاخلاقية التي تم تبنيها في التاريخ. اذ تشترط المادة الاولى منها: "**يجب الاعتزاز بالانسجام، ان من المهم عدم التصادم ويجب تجنب الخلاف من أجل الخلاف او المعارضة كمسألة مبدأ...إذا كان الأشخاص أعلاه متناغمون مع من هم أدنى، فسيسترشد النقاش بروح التوفيق، وسيسود العقل بشكل طبيعي. ولن يكون هناك شيء لا يمكن تحقيقه**" فاذا كافحت من اجل الانسجام ستسير الامور طبيعياً بشكل جيد (موكائي ، 2011، صفحة 4).

وتشترط المادة العاشرة ان التماسك عند الغضب، "**مسك النفس عند الغضب من الداخل. لاتفعل ما تندم عليه من الشر عندما تتعرض للإهانة عندما يختلف معك الآخرون. لكل شخص عقله الخاص، ولكل عقل ميوله الخاصة. وهكذا فإن الصواب عنده هو ربما هو خطأ عند الاخرين، وما يصح عندنا ربما هو خطأ. لسنا بالضرورة حكماء، وليس هو بالضرورة أحمق. نحن جميعاً مجرد رجال عاديون، ولا يمكن لأي منا تحديد قاعدة**

الصواب من الخطأ...لذلك ، بدلاً من إفساح المجال للغضب كما يفعل الآخرون، دعونا نخشى أخطائنا. على الرغم من أنه قد تكون لدينا وجهة نظر، دعونا نتبع الجمهور ونتصرف مثلهم". وتظهر هذه المادة فكرة ان الناس متساوون في الخلق. فنستطيع ان نرى في هذه المادة فكرة المساواة وحقوق الانسان الاساسية. وتشترط المادة السابعة عشر "**يجب ألا يتخذ القرارات الكبرى شخصاً واحداً بمفرده ، بل يجب مناقشتها مع الجميع. من ناحية أخرى ، ليس من الضروري استشارة العديد من الأشخاص بشأن الأسئلة البسيطة. إذا لم تتم مناقشة الأمور المهمة بشكل كامل، فقد يكون هناك دائماً خوف من ارتكاب الأخطاء. يمكن للمناقشة الشاملة مع الجميع أن تمنع ذلك وتؤدي إلى حلول معقولة**" أي ان القرارات المهمة يجب ان لا تتخذ من شخص واحد بل يجب ان يناقشها الكثير من الناس، ويقرروا بشكل مشترك. ولا يجب اتخاذ القرار فردياً فقط لانك تملك السلطة، وهذا الدستور يؤكد على روح الانسجام "التي هي القدرة على قبول الاشياء المتناقضة بدون اي تناقض" حتى لو كان لديك افكاراً ومشاعر وقيم مختلفة، فانك يمكن ان تعيش بسعادة مشتركة (Lu, 1997, pp. 106-107).

ان ما جاء في المادة السابعة عشر ليس ببعيد عن ما جاء في التابليهات التي تؤرخ لعصر فجر السلالات السومرية (2900-2371 ق م)، لاسيما الرقم الطينية التي ذكرت المعركة التي دارة بين اما والوركاء التي تؤكد ان لكل مدينة مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس الشباب)، اذ استشار كلكامش ملك الوركاء المجلسين فاشار الشيوخ بعدم الحرب واشار الشباب بالحرب ويبدو انه لم يخوض الحرب نزولاً عند رغبة مجلس الشيوخ (كريمر، 1956)[1]. اما الحضارة العربية الاسلامية فيشير القرآن الكريم في عدد من الايات الى مبدأ الشورى "**وشاورهم في الامر**" و"امرهم شورى بينهم" (القرآن الكريم). ولكن رغم وجود هذه المفاهيم في التاريخ العربي الاسلامي وحتى التراث العربي قبل الاسلام اذ كان لكل قبيلة مجلسها، وهنا نستطيع ان نؤشر نوع من التقارب في اخلاقيات المجتمع

1- صموئيل نوح كريمر، من الواح سومر، ترجمة: طه باقر، (بيروت: مؤسسة فرانكلين للنشر،1956)، ص81-88؛ بالأصل قدمها فرضية عالم السومريات ثوركيلد جاكوبسن في مقالته الشهيرة:
Thorkild Jacobesn, "Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia", in: Journal of Near Eastern Studies Vol 2 No 3 July 1943, PP.159-172.

الياباني والمجتمع العربي، لكن الخلل في التوظيف اذ ان عهد الاستقلال بعد عام 1952 قد شهد نجاح اليابانيين في مواصلة تجربتهم التي دشنوها اواخر حقبة ايدو مروراً بعهد ميجي والمراحل الاحقة. فهناك مواصلة وفقاً لظاهرة التغيير والاستمرارية التي تعد ظاهرة ملازمة للتجربة اليابانية، وهنا يبدو واضحاً دور شيغورو يوشيدا ومن ثم الحزب الليبرالي الديمقراطي في السياسة القائمة على الموازنة بين التقليد والحداثة وبناء الحاضر وفقاً لروح الماضي، مقارنة بالتقدميين الذين فشلوا في كسب دعم شعبي كبير، بسبب التوسع الاقتصادي منذ الستينيات صعوداً. والانشقاق الكبير بين الجناحين اليميني واليساري للاشتراكيين. اما الحالة العراقية ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة كانت القطيعة Rupture ظاهرة ملازمة للتجربة قبل وبعد الاستقلال.

حضرت ظاهرة التغير والاستمرارية التي تميز بها المجتمع الياباني (القيسي ، ثنائية التقليد والحداثة وبناء الدولة : المثال الياباني والحالة العراقية، 2012، صفحة 166) مرة أخرى من خلال توجهات المصلحين الذين كان لهم الدور الحاسم في توجيه حركة الاصلاحات تبعاً لما كانوا يرونه مصلحة اليابان العليا في عهد ميجي، على الرغم من ان إصلاحات ميجي وُصفت بانها عودة للمركزية اليابانية بقيادة الامبراطور بدلاً من الشوگون، لكن منذ العام الاول لعملية الاصلاح، بات واضحاً إن اليابان تتبنى مقولات مقتبسة من الديمقراطية الغربية، وبرزت الدعوات للفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، منذ عام 1868، ونشطت معها دعوات اخرى لأجراء انتخابات شعبية على النمط الغربي. وفي السادس عشر من حزيران 1869، صدرت ارادة امبراطورية بضرورة مشاركة جميع القوى اليابانية في بناء دولة مركزية واحدة، والتخلي عن التنظيمات التقليدية القديمة، باستثناء الامبراطور الذي يعد "**رمزاً لوحدة الامة اليابانية التي تحرسها سلالة آلهة الشمس منذ بداية تاريخها**" (ضاهر، 2009، صفحة 104). وكانت ارادة الامبراطور هذه في منتهى الحنكة السياسية، اذ طالب الجميع بالتنازل عن امتيازاتهم السابقة، ولكنه عزز كثيراً من امتيازاته وسلطته، "**امبراطور مطلق الصلاحيات**"، وبدأت بإصدار العديد من الاصلاحات في المجالات كافة.

دشنت حركة الاصلاح السياسي في عهد ميجي بالإعلان عن المبادئ الخمسة للإصلاح او ميثاق القسم (Charter Oath)، في السابع من نيسان عام 1868. وتضمنت

هذه الوثيقة خمسة مبادئ حول القيادة الجماعية في ادارة شؤون الدولة، والدفاع عن المصالح العليا للشعب الياباني، والالتفاف حول الامبراطور والحكومة المركزية، والمساواة بين جميع اليابانيين في الحقوق والواجبات "**شرط المحافظة على النظم الاجتماعية السائدة**"، والتعاون الكامل بين السلطتين السياسية والعسكرية لضمان مصالح اليابان العليا (العامري ، جمنتو واعادة بناء اليابان 1955–1973، 2018، صفحة 32). اتضحت تأكيدات لروح الانسجام ومبدأ احترام الحوار في "**ميثاق القسم ببنوده الخمسة**"، التي وضعت اساساً شرعياً لتحديث اليابان الذي جاء في (Lu, 1997, pp. 307–308): (يجب ان لا تتخذ القرارات لا بعد حوار جماعي يراعى فيه الدفاع عن المصحة العليا لليابان بالدرجة الاولى. لا فرق من حيث المبدأ، بين اعلى وادنى في طبقات الشعب الياباني، بل الجميع بمستوى واحد مع المحافظة بدقة على التراتيب الاجتماعية السائدة).

من ما سبق نجد الافكار ذاتها موجودة الدستورين أعلاه وظل دستور البنود السبعة عشر ساري المفعول بوضوح حتى عام 1890، عندما تم تفعيل دستور امبراطورية اليابان، وطالما انه لم يتم الغاؤه على نحو صريح، يرى بعض الخبراء، انه ظل ساري المفعول بشكل جزئي. لان الدستور الحالي الذي اصبح سارياً في عام 1947، الغى القوانين التي سبقته وتتناقض مع بنوده فقط (البند 98) (موكائي ، 2011، صفحة 5).

ترجع اهمية النموذج الياباني الى اقتراب عدد كبير من المفاهيم والاخلاقيات والعادات والتقاليد اليابانية من المفاهيم العربية، ومنها على سبيل المثال طبيعة المجتمع الياباني في تلك المرحلة بوجه خاص، فمفهوم العائلة في اليابان يختلف عن مفهوم الاسرة الغربية، فالعائلة اليابانية ليست قاصرة على تلك النواة الصغيرة المحدودة المكونة من الوالدين والاطفال، بل تقترب من المفهوم العربي للعائلة أي الاسرة الممتدة، فهي من وجهة نظر الابن المتزوج تضم الى جانب ما لديه من اطفال وزوجة والديه واخوته الاناث الاتي لم يتزوجن وبعض او جميع اخوته الذكور واسرهم كما تضم كذلك بعض الخدم وغير الاقارب ممن يعتبرون اعضاء في العائلة، وهو ما انعكس بدور العائلة البارز في المجتمع الياباني الذي ادى الى نتائج هامة في الحركة الاجتماعية والتنظيمات السياسية، وتمت صياغة تاريخ اليابان كتاريخ للعلاقات بين العائلات التي كانت تأخذ شكل العشائر او العائلات الممتدة او القبائل، وكان الالتزام الديني يصاغ في شكله العائلي، وتنظيم الاقتصاد على

اساس عائلي، وابطال التاريخ القومي لدى الشعب الياباني هم ابناء مخلصون واكفاء وادوا واجبهم وكرسوا انفسهم دون تردد في سبيل عائلاتهم وجماعتهم الصغيرة. ورغم تبلور الولاء القومي الذي تجاوز الانتماءات العائلية والمناطقية في اليابان، فقد استمرت العائلة والجماعة الصغيرة تلعب دوراً رئيسياً في المجتمع الياباني، وعلى كافة مستويات التفاعل الاجتماعي والسياسي المنظم في اليابان. يعمل الياباني كجزء من جماعة اكفأ منه، انه ببساطة وبوضوح يشعر بالارتياح اكثر، ويكون اكثر انجازاً وفاعلية في الجماعة منه عندما يعمل بمفرده (رشاد ، الصفحات 26-27)، وبعد الحرب تحولت روح الجماعة لدى المجتمع الياباني ركيزة من ركائز النهضة الاقتصادية اذ نجد الياباني بعد الحرب يأخذ اسمه ولقب عائلته من الشركة التي يعمل بها ويمتد هذا الاسم الى جميع افراد الاسرة التي يعمل فيها الاب (كاتو ، 2009، صفحة 93) هنا يتضح ان الفرد الياباني ولائه مطلق للمؤسسة التي يعمل فيها.

التغيير والانقطاع: (معضلة العراق)

على الرغم من ما ذكر من تشابه في طبيعة العائلة اي العائلة الممتدة والتركيبة العشائرية والقبلية التي هي صفة مهما ضعفت او قل تأثيرها في المدن هنا وهناك فهي راسخة ومتجذرة في المجتمع العراقي والعربي، الا انه من الصعب قراءتها بايجابية لان الفرد في العراق يشعر ويتفاخر بالانتماء الى هذه العائلة او تلك العشيرة، فضلا عن ارثه الحضاري الضارب في القدم (ميزوبوتاميا) وهذه الاخيرة تجعله يعيش عقدة التميز والتفوق والنظر الى الاخرين بدونية، وهي عقدة عدد من المجتمعات التي ورثة حضارة عربيقة اذ تجعله يعاني من عقدة النبالة، وهي ما تجعله مجتمع غير منتج وتحول على مستوى الفرد بينه وبين ممارسة العديد من المهن التي ينظر اليها وفقاً للقياس الاجتماعي السائد على انها مهن دونية وبسيطة. وفي حالة اضطرته ظروف العيش ان يمتهن مهنة معينة لا يكون مخلصاً لها وهو ما يجذر ظاهرة التغيير والانقطاع ويجعلها سمة ملازمة للمجتمع مقارنة مع إنتاجية الفرد الياباني.

قد يبدو ان هناك تشابه عضوي في التركيبة لاجتماعية بين المجتمع الياباني والمجتمع العراقي، ولكن هناك تباين واضح في الاخلاقيات والتوظيف السلبي والايجابي لرفد العملية التنموية في كلا التجربتين، وهنا تكمن الاهداف الحقيقية في دراسة التجربة اليابانية من وجهة نظر عراقية فهي محاولة استثمار عدد من الخصائص لتفسير أسباب نجاح اليابان واخفاق العراق رغم عدد من المحاولات، لاسيما بعد فشل الانموذج الغربي ذو النزعة الفردية الذي ساهم وبشكل فعال بترسيخ الانانية في مجتمعات الشرق الاوسط.

تميزت اليابان كذلك بقدرة متميزة على الانسجام مع الطبيعة اذ ان طبيعة اليابان ذات طبوغرافية متنوعة وفصول متباينة، هذا التباين انعكس بدوره على المجتمع الياباني، ومنحه قدرة كبيرة على التكيف مع التحديات والظروف التي تواجهه، والملاحظ ان القدرة على التكيف وظفت من قبل المجتمع الياباني في قدرة كبيرة على التغير والتحول ومواكبة التطورات التي شهدت العالم مع الحفاظ على روحية المجتمع الياباني، وهذا ما يميز الذات

اليابانية (موكائي ، 2011، صفحة 5). وفي الوقت الذي يمكن تشخيص تشابه كبير للمجتمع العراقي مع المجتمع الياباني في القدرة على التكيف، وقد يكون مرد ذلك التباين الكبير بين الفصلين الرئيسيين في العراق، وهما شتاء بارد ممطر وصيف حار جاف مع تطرف كبير في درجات الحرارة، ناهيك عن التباين الواضح في طبوغرافية العراق المنطقة الجبلية شمالاً، السهل الرسوبي الوسط والجنوب، الهضبة الغربية.

لكن المفارقة الكبيرة هي ان توظيف هذه القدرة جاء سلبياً في العراق، وذلك ما اكده الدكتور علي الوردي في كتابه طبيعة المجتمع العراقي في قوله "**ان المجتمع العراقي لديه قدرة كبيرة على التكيف مع الاوضاع والظروف التي يتعرض لها لكنه ليس لديه ارادة للتغير**" (الوردي ، 2009)، ونستطيع هنا ان نشخص تشابه واختلاف في التوظيف والنتائج في الوقت ذاته، وقد يصح القول ان مرد ذلك الى ان المجتمع العراقي يعاني من ظاهرة (الاستلاب)، ليس لتاريخه وارثه الحضاري فحسب، انما استلاب لروحية المجتمع التي افقدته اهم سمة من سمات البناء الحضاري، وهي التواصل والاستمرارية، فضلا عن ما عاناه العراق منذ العصر العباسي الثاني مروراً بالغزو المغولي والغزوات المتلاحقة حتى قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وما رافقها من مشاكل وويلات كبيرة مما ارهق كاهل المجمع العراقي وافقده الطموح والتفاؤل بالمستقبل روح البناء والتواصل، وهنا قد يكمن الفرق بين الشعب الياباني الطامح والمستعد للاقلاع الذي عاش عزلة قرابة المائتين عام (1636-1853)، مما عزز انسجامه الداخلي، مقارنةً بالشعب العراقي الذي لم تتاح له هكذا فرصة لتحقيق الانسجام الداخلي اذ الى االوقت الحالي يعاني من تدخلات عديدة اقليمية ودولية افقدته الانسجام الداخلي، وعززت تشرذمه الطائفي والاثني، لذا رغم ما يمتلكه من مؤهلات، لكنه لا يستطيع الاقلاع، وهذا ايضاً من الاسباب المهمة التي تدفعنا كباحثين عراقيين لدراسة الانموذج الياباني ومحاولة الاقتداء به في مجال تعزيز الانسجام الداخلي.

إصلاحات ميجي في اليابان

كفلت الحرية الدينية في اليابان منذ الف عام مضت فلم تقيد اسرة ياماتو Yamato (قبل الميلاد-القرن السابع الميلادي) الديانات الاخرى بل دمجت الثقافات والديانات والاعراف المتنوعة وصنفت الكتاب الاقدم كوجيكي وحققت اليابان ثقافة روحية فريدة، مشكلة من البوشيدو والشنتو والكنفوشوسية والبوذية، لذا كانت رمزاً للتعايش السلمي، ولم يكن للدين دور سلبي في التكون التاريخي لليابان (عضيمة، 2016).

واتساقاً مع ما سبق يمكن القول بان الأصول الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أسست لعهد ميجي تكمن في مرحلة العزلة (1639 - 1868) التي عاشتها اليابان قرابة مائتي عام في عهد ايدو، لاسيما المرحلة الأخيرة من ذلك العهد التي سميت بعهد توكوگاوا Tokugawa (1603-1868). تم خلالها إغلاق حدود البلاد بوجه الأجانب باستثناء منفذ واحد، ناغازاكي Nagasaki، الذي عمل خلاله التجار الهولنديين تحت إشراف دقيق. شهدت اليابان خلال تلك المرحلة استقراراً سياسياً، وعززت انسجام المجتمع وتماسكه، وشهدت نهضة علمية تحولت خلالها طبقة المحاربين الساموراي الى طبقة متعلمة وعملت على تعليم الطبقات الاجتماعية الأخرى (العامري ، الساموراي وأثرهم في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، 2017، صفحة 491).

كانت اليابان مثل أي دولة أخرى تسعى إلى شق طريقها في العالم الحديث، من خلال تطور الأنموذج البشري المتكون من مزيج من الصفات الإيجابية والسلبية، لكن في الحالة اليابانية يكتشف المرء اختلافاً في ذلك، إذ كانت الإنجازات ملحوظة، لكن بشكل بطيء، على الرغم من وجود إخفاقات (Banno، 2014، الصفحات 14-15) (في بداية مرحلة التحديث)، لكن سياسة العزلة اسهمت في تطور البيروقراطية اليابانية، وكان هذا التطور في بداياته بطيئاً، ويمثل سمة من سمات التاريخ الياباني على امتداد عهد توكوكاوا والمراحل السابقة، الا أن بعثة بيري سنة 1853 اسهمت في تحفيز هذا التطور التدريجي

"غير المحسوس" بعض الاحيان[1]، وهو ما عزز فكرة أن تلك المرحلة مثلت جذر الاصلاحات اليابانية في عهد ميجي، ووضع خلالها الجذور الاولى للتحديث، لاسيما منذ ذلك العام (1853) وحتى نهاية حكم الأسرة في عام 1868، وهذا يعني أن التأثير الغربي كان له دور في تحفيز عوامل التغيير الموجودة أساساً في بنية المجتمع الياباني، وادى هذا التغلغل الغربي في تعميق حدة التناقضات بين التقاليد والتحديث، والتي ادت بالتالي إلى سقوط حكم هذه الأسرة التي لم تعُد تلبي متطلبات الحقبة الجديدة، وهو ما يشير أن البنية الاجتماعية اليابانية كانت مستعدة ومهيأة لفكرة التحديث (حسين ، 2009، الصفحات 4-5)، عكس ما كان موجودا في العراق.

وفرت مرحلة العزلة بما تضمنته من استقرار شمل جميع نواحي الحياة كافة، ارضية خصبة في استعداد اليابان للإصلاح والتحديث، فان السِلم الذي عاشته اليابان خلال حقبة العزلة، كان احد الاسباب التي اسهمت وبشكل كبير في التأسيس لارتقاء اليابان سلم الحضارة، فبعد تخليها عن سياسة العزلة (مُرغمة) وانفتاحها على العالم، مروراً بإسقاط حكم اسرة توكوكاوا نهائيا، تبنت رؤية جديدة مختلفة عن السياسة القديمة، والتي كانت تحكم على الفرد من خلال طبقته الاجتماعية، وهذه النظرة الجديدة تمثلت في جيل من الشباب الذين قادوا الثورة والتغيير، وتركوا التعصب للإقليم الذي ينتمون اليه، باعتبارهم مواطنون متساوون، ومن خلال هذه الفرضية تشكلت الحكومة الجديدة (شونيسكي، 2011، الصفحات 21-22).

قبل نهاية حكم اسرة توكوكاوا وبداية عهد ميجي، كانت هنالك مفاهيم يابانية عن الاهداف التي يتعين تحقيقها، وهذه المفاهيم كانت موجودة خاصة في عقول المفكرين اليابانيين (خان، 1993، صفحة 24)، الذين وظفوا افكارهم بحثا عن رؤية مستقبلية للمجتمع الجديد، وقدموا افكار تنموية من اجل خدمة المجتمع في مرحلة التنمية، وكذلك

1- اغلب الكُتاب الاجانب وخصوصا الامريكيين منهم، يُرجعون سبب تقدم ونهضة اليابان إلى فتح الامريكيين لحدود اليابان عُنوة، وهذا عكس ما رأيناه، فان العزلة وتراكماتها كانت عاملا رئيسيا لنهضة اليابان وتقدمها، اما الامريكيون وسفن الجنرال بيري وفتحه لموانئ اليابان كانوا اسبابا، اسهمت في فتح ابواب اليابان للعالم الخارجي. للمزيد انظر: غسان عنيد عبد الله، محاولات الاصلاح في العراق واليابان (1868-1914) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية، ص195).

تحديد معالم العقد الاجتماعي الجديد والتي تطلبتها المرحلة القادمة، فضلا عن عملهم على إيجاد نوع من التوافق بين الموروث الثقافي والاجتماعي وبين ما تم اكتسابه في مرحلة الانتقال إلى الدولة الحديثة، وصولا إلى ايجاد توازن بين النسق الاجتماعي الثقافي، يصل باليابان إلى الهدف المنشود من حركة التحديث الجديدة (حامد ، 2001، صفحة 8).

كان هنالك تياران فكريان في بداية عصر ميجي، احدهما دعا إلى الإبقاء على الماضي بكل معانيه وقيمه الراسخة (زين العابدين ، 2006، صفحة 16)، والتمسك بالتراث والمحافظة على التقاليد اليابانية النقية، والتيار الآخر هو الاتجاه التغريبي، الذي نادى بالأخذ بالأنماط الغربية والتخلي عن التقاليد اليابانية، ووفق رأيهم فان تبني اليابان لهذا الاتجاه يكفل بقاؤها في العالم المعاصر، ويتوجه بها نحو الانماط العصرية الحديثة، واضافة إلى هذين التيارين ظهر تيار ثالث يدعو إلى التوفيق بين التيارين السابقين، من خلال التزاوج بين الانماط المنتقاة من التراث الياباني الوطني بعناصره المحلية، مع الجديد الغربي المتمثل بالعناصر الغربية الوافدة إلى اليابان (عبد النبي ، د.ت.، صفحة 56). وما تحقق يشير وبوضوح إلى أن التيار الاخير هو الذي تطبقت رؤيته، من خلال مزاوجة فريدة بين روح وتقاليد الامة اليابانية وافكار التحديث القادمة من الغرب.

حرص قادة الاصلاح في عهد ميجي على التنفيذ السريع للإجراءات الاصلاحية، وهذا الحرص كان نابعا من امتلاك رؤية واضحة لمشروع النهضة الذي يميز بين التحديث والتغريب، من خلال حماية اليابان من التدخل الاستعماري، يقابله نوع من الانفتاح الواعي على مختلف التطورات التكنولوجية الغربية المتقدمة، مع استثمار التراكم الاقتصادي الايجابي الذي تمخض عن مرحلة العزلة، في ظل التمسك بالتقاليد اليابانية والهوية العريقة (بو نعمان، 2012، صفحة 92)، يلخص ما سبق مفهوم اليابان بالنسبة للإصلاح والتحديث.

الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية "حالة العراق"

ارتبطت جذور الاصلاح والتحديث في حالة العراق الحديث بمرحلة التنظيمات في الدولة العثمانية المتمثلة بالخطين الاصلاحيين خط شريف كلخانة وخط همايون، (ومن ثم الاصلاحات التي قام بها مدحت باشا)، وكانت الغاية من سن هذه القوانين هي من اجل فرض السلطة المركزية العثمانية على الولايات التابعة لها، وفصل السلطات، وتجريد الولاة من صلاحياتهم المالية والقضائية، وجعل الولايات واداراتها مسؤولة امام الباب العالي بشكل مباشر (الجمال ، 2010، صفحة 17). اما في الحالة اليابانية فكانت الاصلاحات تهدف إلى تحديث الدولة والمجتمع، ومحاولات مواجهة التحديات القادمة من الغرب، وبالإفادة من الحالة الصينية، فضلا عن ارتباطها بتطور الامة اليابانية، والتي يمكن عدها حلقة من حلقات تطور التاريخ الياباني.

ان محاولات الاصلاح والتحديث العثمانية تعود جذورهما إلى عهد السلطان مصطفى الثالث (1757-1774)، عندما ادخل العديد من الاصلاحات على الجيش والمالية، وتركزت اصلاحاته في الجيش على البحرية والمدفعية، واستقدم عدد من الضباط والخبراء الاوروبيين، وتجنب السلطان مصطفى اصلاح صنف المشاة خوفا من الاصطدام مع الانكشارية، وبسبب ذلك لم تكن هذه الاصلاحات ذات نفع كبير (عوض، د.ت. ، صفحة 83). وهذا يعني أن الدولة العثمانية كانت تهدف إلى تقوية مركز الدولة العثمانية، والحفاظ على استمرارها واستمرار سيطرتها على مناطق نفوذها، لاسيما بعد التحديات الجدية التي واجهتها من الدول الاستعمارية، التي نظرت اليها على انها الرجل المريض الذي يجب القضاء عليه وتقسيم خيراته، لذلك يمكن تشخيص تحديت مشابه، على الرغم من أن اهداف الاصلاح كانت مختلفة.

كانت اول محاولة للتعرف على مظاهر الحضارة الغربية بشكل مباشر في عام 1720، عندما تم ارسال محمد افندي جلبي سفيرا للدولة العثمانية في فرنسا، إذ زار القلاع الفرنسية والمعامل، واطلع على نشاطات الحضارة الفرنسية، وكتب تقريرا عن امكانية ما

يمكن تطبيقه وتنفيذ داخل الدولة العثمانية، ونتج عن هذا التقرير صدور اول كتاب وصف الغرب بعيون عثمانية، ثم انشأت اول مطبعة عثمانية (عبد ، 2014، صفحة 108). وهو ما يمكن عده دليل واضح على أن البعثات إلى الخارج من اجل الاطلاع على ما توصل اليه الغرب من تطور في الجوانب كافة، كان له دورا مهما في كلا الحالتين، واصبح رجال البعثات فيما بعد من اهم رجالات الاصلاح في التجربتين، ومنهم المصلح المتنور مدحت باشا.

عكست سفرة محمد افندي جلبي رغبة الطبقة الحاكمة بالانفتاح على مظاهر الحياة الاوروبية المختلفة، فضلا عن الرسالة التي كتبها ابراهيم متفرقة وعنوانها " أصول الحكم في نظام الامم " وتعد اول محاولة في مجال الكتابة تشرح اهمية الأخذ بالتحديث في أوربا، لاسيما العلوم العسكرية وعلوم الجغرافيا، كانت سفرة محمد افندي ورسالة ابراهيم متفرقة اول وابرز تعبير عن رسوخ فكرة الاصلاح في الدولة العثمانية، وضرورة الاخذ بتجارب التحديث الاوربية وتطبيقها في الدولة العثمانية (زيادة ، 2017).

حاولت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر من خلال مرسومي خط شريف كلخانة وخط همايون، اصلاح مختلف اجهزتها الادارية والعسكرية وتنظيماتها السياسية والقضائية، لاسيما بعد فقدانها للعديد من اراضيها، وخسائرها العسكرية المتكررة (صدوقي و فطار ، 2015-2016، صفحة 10)، فضلا عن تفاقم الامتيازات الاجنبية (هرشلاغ، 1973، صفحة 7)، إذ وعت النخب المحلية العثمانية اهمية الاصلاح، من خلال الجمع بين فكرة المواطنة بمفهومها الغربي المنطوي تحت تشكيل الدولة او الامة، وقيام مجتمع مدني، ومراعاة حقوق الانسان والمواطن، في ضل العصبيات والقوميات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع العثماني، ومن هنا فان فكرة التحديث العثمانية وفلسفتها قامت على اساس نقل معطيات الحداثة السياسية الاوروبية إلى مؤسسات الدولة العثمانية وادارتها (كوثراني، 2013، صفحة 1)، كون الحداثة الاوروبية المصدر والاصل، وامرا ثابتا لكل حداثة جديدة (بلقزيز، 2009، صفحة 11). حسب تعبير البعض، ونرى ذلك من خلال قانون الولايات العثماني الصادر عام 1864، والذي استند على تجربة بيروقراطية عثمانية تاريخية، وعلى الأنموذج الفرنسي، ومحاكاة للنظام الفرنسي في عهد نابليون بونابرت بشكل خاص (سلمان، الاصلاح، 2005، صفحة 55).

مثلما كان الاصلاح المتمثل بالتحديث "التغريب" في اليابان له اسباب ودوافع، تمثل البعض منها بالتراكمات التي شهدتها حقبة العزلة اليابانية خلال حكم اسرة توكوكاوا، مرورا بانفتاح اليابان على العالم الخارجي من قبل الجنرال بيري سنة 1853، كانت هنالك ايضا اسبابا للقيام بالإصلاحات في الدولة العثمانية بجميع ولاياتها، ومن ضمنها ولايات العراق، إذ مُنيت الدولة العثمانية بسلسلة متتابعة من الهزائم العسكرية، افقدتها العديد من اراضيها، وتنازلت عنها لصالح الدول الاوروبية، وهذه الخسائر كان سببها تمسك الدولة العثمانية بتقاليد عسكرية قديمة، وتكنيك حربي قديم، فضلا عن تدهور وضعها الاقتصادي، وفساد جهازها الاداري، واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية (الجبوري و الجبوري ، 2015، صفحة 1447)، وبعد ذلك شهدت المدة بين سنة 1839 اي في بداية مرحلة التنظيمات، وسنة 1864 التي اعلن فيها عن قانون الولايات، مثلت ضغط أوربي على الدولة والمجتمع العثماني، من خلال دعم الدول الأوروبية لمشروع محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام، واغراق السوق العثماني بالبضائع والسلع الاوروبية، فضلا عن مشاريع الاستثمار، دفعت تلك السياسات الدولة العثمانية الى أن تتخذ تدابير واجراءات هدفت إلى تقوية مركزية السلطة العثمانية، واضعاف وسائط السلطة الاهلية المحلية، وتحويلها إلى وظائف ادارية متخصصة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بالقرار المركزي الصادر من اسطنبول، وكذلك توسيع شبكة الحكم في الولايات من خلال العدد والاختصاص والمهمات، والزام الموظفين الاداريين بلوائح تنظيمية، والاستغناء عن دور الاعيان والعلماء والنقباء الذين كانوا يمثلون الادوار المحلية والاهلية، وهذا يعني ولادة مرحلة سياسية واجتماعية جديدة (كوثراني، 2013، صفحة 144). نستطيع أن نسميها بداية حقبة الاصلاح والتحديث العثمانية الحقيقية.

انقسم دعاة الاصلاح في الدولة العثمانية إلى قسمين، الاول رأى أن الاصلاح يكمن في تطبيق الشريعة الاسلامية والانظمة الاسلامية، والتقاليد العثمانية الاصيلة، اما القسم الآخر فانه رأى أن اصلاح الدولة يستوجب اقتباس النظم الاوروبية وتطبيقها، والسير على الطريق الذي اوصل اوروبا إلى القوة بعد ضعفها، وعليه فان دعاة حركة الاصلاح هؤلاء ارادوا تطبيق الانظمة الاوروبية الحديثة في جميع جوانب الحياة المختلفة، وعدم التفريط بالأنظمة الاسلامية الحديثة (الجبوري و الجبوري ، 2015، صفحة 1447)، وكانت هذه

الدعوة الاصلاحية والتي تدعو إلى التغريب، تشابه إلى حد كبير ما كان يدعو اليه بعض اليابانيين قبيل الاصلاحات التي بدأ بها الامبراطور ميجي.

وضع البيروقراطيون العثمانيون لأسلوب الحياة المتغير تسمية الاصلاحات، وهذه التغييرات اثرت في المؤسسات وفي نسيج المجتمع، واصبحت هذه المرحلة موضوع تقويم في عقول الكثير من المثقفين والمفكرين، وبدأ العثمانيون يتداولون ويطبقون مصطلح التغريب، المتمثل في التشبه بالغرب ومحاكاته، خاصة بسبب حاجاتها العسكرية التي جعلت من الدولة العثمانية تقترب من خلال ذلك، قبل الاقتراب من الفكر والادب الاوربي، لكن رغم ذلك ،وكما يشير البعض أن العثمانيين لم يكونوا مستعدين للتغريب على المستوى النظري، ودليل ذلك التغير البطيء في ميادين التاريخ والفلسفة والادب (اورطايلي، 2007، الصفحات 23-30).

كان لسن القوانين المختلفة بعد منتصف القرن التاسع عشر في عمر الادارة العثمانية يمثـل تأريـخاً مهما بالنسبة لدولة تقليدية على طريق التأقلم مع مستجدات العالم الحديث، وأدت البيروقراطية العثمانية على المستوى الاداري والتشريعي فيه دوراً ناجحاً في تنظيم نواحي الحياة كافة، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة (سلمان، الاصلاح، 2005، صفحة 56)، ومن هنا بدأت الاصلاحات العثمانية بالتطبيق، وكانت بداياتها في اصلاح الجانب العسكري، ثم اصلاح بعض الجوانب الاخرى.

حاول المفكرون العثمانيون ايجاد مبررات للأخذ عن الغرب، ورغم انهم واجهوا تحديات وصعوبات في دعوتهم للتحديث، الا انهم دعوا إلى الاستفادة من علوم الغرب التي أصبحوا بفضلها مركزا للحضارة، واشاروا إلى أن امم اوروبا تفتخر بما لديها من روائع الفن والعلوم، وكانوا قبل ذلك تلامذة لليونانيين، الا أن بفضل التحديث الدائم لأحوال معيشتهم، أصبح معلميهم الان بحاجة لهم (عبد ، 2014، صفحة 110).

أدت التطورات التي حدثت في الدولة العثمانية إلى ظهور عدد من الذين اسهموا في حركة الاصلاح وادوا دورا كبيرا في تقدم المجتمع العثماني، وكان اغلبهم صحفيون ومعلمين وأطباء ومهندسين ومحامين وعمال وفلاحين، وتجدر الاشارة إلى أن قسم من هؤلاء المجددين أوربيين نزحوا إلى الدولة العثمانية، ويتمتعون بالدراية، فصانع الاحذية يأتي من فرنسا بنموذج من هذه الصناعة، والصيدلي الذي تخرج من جامعة باريس يجيء

بمعادلاته الكيميائية، والمهندس الذي تعلم في برلين وصل ومعه عدة مشاريع، وسرعان ما تأقلموا مع اوضاع الدولة العثمانية، وبدأوا يمدون جذوراً لهم في البلد، وكان الطب العثماني هو المستفيد الاول من هذا التدفق الغربي صوب الشرق العثماني وولايات الدولة العثمانية (سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، 2010، صفحة 74). ومن خلال ذلك نرى أن العثمانيين استلهموا الدعوة الاصلاحية الاولى في روح الاسلام والالتزام بمبادئه في علاج الخلل، وتطبيق الشريعة الاسلامية، هذا القسم الاول كما أشرنا اما القسم الثاني فانهم كانوا يدعون إلى تحديث دولتهم عن طريق التغريب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (عبد الله ، 2022).

بدأت الحركات والافكار القومية بالانتشار في هذه الحقبة ايضا، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى، إذ ازداد الوعي السياسي للجماهير، ونادت بالنظام الدستوري، وادركوا بان الاعتماد على الصحف في نشر افكارهم لا يكفي، خاصة مع اضطهاد السلطان عبد الحميد وسيطرته المستبدة، ورأى هؤلاء أن تطبيق افكارهم لا يمكن أن تنجح مالم يتم تنظيم انفسهم، من اجل تحقيق الحرية والحياة الدستورية (مسير، 2006، الصفحات 144-145)، ولجميع ابناء الدولة العثمانية، وتبلور ذلك كله بظهور جمعية الاتحاد والترقي.

انعكاس مفاهيم الاصلاح والتحديث على العراق

لم يكن العراق بعيدا عن "اليقظة العربية" التي كانت مرادفة لليقظة العثمانية، وسعيها لاستيعاب معنى التحديث، الذي استخدمه المثقفون العثمانيون والعرب منهم، إذ كانت هذه اليقظة التي برزت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، نتيجة للتحدي الذي فرضه الغرب على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتضمنت هذه اليقظة مفاهيم للتراث التقليدي، ومحاولات (اصلاحية) للتكيف مع هذه المعطيات الجديدة، التي ادت إلى تغيرات جذرية على الجانب الاجتماعي بشكل خاص، وتزايدا في الوعي الذاتي وفي الاحساس بالاغتراب بشكل عام (شرابي، 1978، صفحة 13). بدأ العراق بفضل إصلاحات مدحت باشا يشهد تغيرا وتحديثا واصلاحا في جميع الجوانب، الامر الذي اسهم بانتشار افكار تقدمية وظهور طبقة اجتماعية جديدة.

ارتبط مفهومي الاصلاح والتحديث في العراق بالأعمال الاصلاحية التي قام بها مدحت باشا خلال مدة ولايته على العراق عام 1869، إذ أن الاعمال التي قام بها الوالي المصلح، كانت البداية الحقيقة للإصلاح والتحديث في العراق بولاياته الثلاث، ففي المدة السابقة لولاية مدحت باشا لم تُذكر اصلاحات حقيقة او واقعية وملموسة على ارض العراق مثلما اشرنا إلى ذلك في فصل التمهيد، ومثل التخبط الاداري المشكلة الاكبر التي كانت تعاني منها البيروقراطية العثمانية من خلال عدم كفاءة الولاة والموظفين، فضلا عن سعيهم لتحقيق المنفعة الذاتية وشراكاتهم التقليدية مع الطبقة الحاكمة والزعامات المحلية التي كانت في الغالب موروثة في عائلات محافظة، وتلك العائلات عملت للمحافظة على مواقعها عبر اجيالها المختلفة، وكان المنتمون إلى هذه العائلات مناوئين لكل تغييرات جديدة، وخاصة التي تمس موقعهم الاجتماعي، ونتيجة لذلك استمر الاعتماد المتبادل بين البيروقراطية العثمانية والزعامات المحلية التقليدية (الجمال ، 2010، الصفحات 16-17)، وكان العراق اكبر دليل على ذلك، من خلال حكمه حكما تقليديا متخلفا، خاليا من اية اصلاحات او تطورات خلال تلك الحقبة التي تعد مرحلة من مراحل تاريخه المنقطع،

بسبب الغزوات المتلاحقة التي تعرض لها، والتي حالت دون استقرار اوضاعه، وتشتت وتشرذم مجتمعاته المحلية.

ظهر بعض الولاة المتنورين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذين تأثروا بحركة التحديث والتجديد الأوربي، وتمكنوا من القيام ببعض الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى أضعاف مكانة رجال الدين التقليديين في المجتمع، وكانت هذه الفئة الجديد من الولاة المصلحين تؤلف النواة الحديثة للفئة العراقية المثقفة، والتي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما الفئة الثانية المؤثرة والفعالة في المجتمع فكانت الطبقة العامة من الناس، والتي وقع عليها ظلم وعبء الولاة والسلطة الحكومية، وكان أغلبهم يعمل بالأجور اليومية، الا أن نمو الطبقة العامة يعود إلى التحولات التي مرت بالمدن العراقية وتحولها من الوضع القديم إلى الوضع الجديد (عبد الله ، 2022، الصفحات 192-193).

تنطوي عملية التحديث على التقدم الاقتصادي وتحول المجتمع إلى مجتمع متطور وحديث، من خلال تبني نظم اقتصادية (ادواردز، 1999، صفحة 272)، فان عمليتي الاصلاح والتحديث كانتا تعبيرا عن التطورات العديدة التي شهدها العراق خلال المدة 1869-1914، وبمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، إذ شهد العراق خلال هذه الحقبة نشاطا اقتصاديا متمثلا بحركة التجارة الخارجية بين العراق والمناطق الاخرى من العالم، وهذا النشاط كان نتيجة للتوسع في العلاقات التجارية، وتراكم الفائض من انتاج السلع المحلية العراقية، فضلا عن نمو الطبقة العاملة، والاهتمام الذي قام به بعض الولاة في العراق وخصوصا في بغداد بالجانب الاقتصادي، وكذلك الاستقرار النسبي الذي شهده العراق خلال هذه الحقبة المذكورة (عبد الله ، 2022، صفحة 193).

تجلت علامات التغيير الواضحة في اوضاع العراق المختلفة خلال المدة الآنفة الذكر، لاسيما بعد عام 1869 على اثر فتح قناة السويس، وارتباط العراق بالسوق الرأسمالية، ونتج عن ذلك تقدما كبيرا في النشاط الاقتصادي، وخرج العراق من الانتاج المحلي، وحصلت زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي والتصدير، وادت هذه التحولات الزراعية إلى زيادة قيمة الارض، وتكون فئة كبار ملاكي الاراضي في العراق، فضلا عن ظهور البرجوازية التجارية المتمثلة بالبيوت التجارية المعروفة، واضافة إلى ذلك شهد النصف الثاني من

القرن التاسع عشر تطور الصناعة وخاصة الصناعة الانشائية، وكذلك تطورت المدن الرئيسة وهي بغداد والبصرة والموصل، فضلا عن انشاء العديد من المدن الجديدة، وتطور الجانب الثقافي نتيجة الاهتمام بالتعليم في عهد مدحت باشا، والتحاق الطلاب بالمدارس (النصيري، 2012، الصفحات 17-23). وكل تلك التطورات الآنفة الذكر التي شهدها العراق، كانت دليلا اصلاحيا (وان كان بسيطا)، وتحديثا للمجتمع وظهور طبقات جديدة في مختلف ولايات العراق ومدنه.

الاستنتاجات

اثبتت التطورات التي تحققت في اليابان خلال المدة قيد البحث بان نظرية التغيير والاستمرارية، وكما أشرنا سابقا ظاهرة ملازمة للحالة اليابانية. اذ ان مرحلة العزلة بما تضمنته من استقرار شمل جميع نواحي الحياة كافة، شكل ارضية خصبة لتحديث اليابان في المراحل اللاحقة، واسهمت وبشكل كبير في التأسيس لارتقاء اليابان سلم الحضارة، فبعد تخليها عن سياسة العزلة (مُرغمة) وانفتاحها على العالم، مروراً بإسقاط حكم اسرة توكوكاوا، تبنت رؤية جديدة مختلفة عن السياسة القديمة، تمثلت في جيل من الشباب الذين قادوا الثورة والتغيير، وتشكلت الحكومة الجديدة التي سعت الى إيجاد نوع من التوافق بين الموروث الثقافي والاجتماعي، وبين ما تم اكتسابه في مرحلة الانتقال إلى الدولة الحديثة، وصولا إلى ايجاد توازن بين النسق الاجتماعي الثقافي، وبذلك وصلت اليابان إلى الهدف المنشود بوقت قياسي وحافظت على استمراره.

اما عن حالة العراق فان ظاهرة **التغيير والانقطاع** كانت ولازالت ظاهرة ملازمة منذ العهد العثماني بسبب تغييب الفاعل الوطني من جهة وبعدم جدية الفاعلين لأجراء التحديث المطلوب من جهة أخرى، وهو امر يبدوا جلياً من خلال فهم طبيعة الدولة العثمانية اذ يمكن القول ان محاولات الاصلاح والتحديث العثمانية التي تعود جذورهما إلى عهد السلطان مصطفى الثالث (1757-1774)، ركزت على الجيش والبحرية والمدفعية، واستقدم عدد من الضباط والخبراء الاوروبيين، لانها كانت تهدف إلى تقوية مركز الدولة العثمانية، والحفاظ على استمرارها واستمرار سيطرتها على مناطق نفوذها.

كما حدث في الحالة اليابانية انقسم دعاة الاصلاح في الدولة العثمانية إلى قسمين، الاول رأى أن الاصلاح يكمن في تطبيق الشريعة الاسلامية والانظمة الاسلامية، والتقاليد العثمانية الاصيلة، اما القسم الآخر فانه رأى أن اصلاح الدولة يستوجب اقتباس النظم الاوروبية وتطبيقها، وعليه فان دعاة حركة الاصلاح هؤلاء ارادوا تطبيق الانظمة الاوروبية

الحديثة في جميع جوانب الحياة المختلفة، وعدم التفريط بالأنظمة الاسلامية الحديثة وهو ما انعكس بشل واضح على حالة العراق في تلك المرحلة.

بعد ظهور الولاة المتنورين في الدولة العثمانية ومن ابرزهم مدحت باشا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذين تأثروا بحركة التحديث والتجديد الأوربي، وتمكنوا من القيام ببعض الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى أضعاف مكانة رجال الدين التقليديين في المجتمع داخل الدولة العثمانية ولم يكون المجتمع في العراق بعيدا عن هذه الأفكار لاسيما بعد تولي مدحت باشا ولاية بغداد فضلا عن ما ساد العالم في تلك المرحلة من أفكار جديدة القت بضلالها واثمرت في ظهور فئة جديدة، وكانت هذه الفئة الجديد تؤلف النواة الحديثة للفئة العراقية المثقفة، والتي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما الفئة الثانية المؤثرة والفعالة في المجتمع فكانت الطبقة العامة، الا أن نمو الطبقة العامة يعود إلى التحولات التي مرت بالمدن العراقية وتحولها من الوضع القديم إلى الوضع الجديد، لكن على الرغم من ذلك استمرت ظاهرة التغيير والانقطاع بسبب تغيير الولات المستمر الناتج عن ضعف الدولة العثمانية وترهلها وه ما استمر حتى بعد سقوط الدولة العثمانية.

وأخيرا يمثل البحث الحالي على الرغم من ان اطاره الزمني يتناول محاولات التحديث في العراق خلال العهد العثماني دعوة مخلصة للنخب العراقية للإفادة من المقاربة لان الأوضاع لم تختلف كثيرا في أسباب الإخفاق التي أشرتها المدة الزمنية للبحث.

المراجع

- بيتر ميتشل . (7, 2013). جذور التحديث في اليابان. (محمود عبد الواحد القيسي، المحرر) مجلة الرافد.
- محمود عبد الواحد القيسي . (2013). علي الوردي والسوسيولوجيا التاريخية . بيروت : مكتبة عدنان .
- محمود عبد الواحد القيسي ، و علاء فاضل العامري . (2017). هل يمكن ان يكون "الاصلاح مستوردا" التجربتان اليابانية والكورية ومعضلة الاصلاح في العراق. الاصلاح عبر التاريخ. بغداد: كلية الاداب- الجامعة المستنصرية.
- شوايتشي كاتو . (2009). اليابان رؤية من الداخل. (محمد عضيمة ، المترجمون) دمشق: دار التكوين.
- علاء فاضل العامري . (2018). جمنتو واعادة بناء اليابان 1955-1973 (المجلد 1). بغداد: دار ومكتبة عدنان.
- ناصر يوسف . (2010). ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صموئيل كريمر كريمر . (1956). من الواح سومر. (طه باقر ، المترجمون) بيروت: مؤسسة فرانكلين للنشر.
- عبد الغفار رشاد . (بلا تاريخ). الثقافة السياسية اليابانية ماذا تعني بالنسبة للمجتمع العربي؟ المؤسسة العربية للدراسات .
- محمود عبد الواحد القيسي . (2012). ثنائية التقليد والحداثة وبناء الدولة : المثال الياباني والحالة العراقية. مؤتمر بناء الدولة . بغداد : بيت الحكمة .
- علاء فاضل العامري . (2017). الساموراي وأثرهم في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. دراسات في التاريخ والاثار والتراث(59).
- طارق جاسم حسين . (2009). جذور التحديث في اليابان في اواخر عهد اسرة توكوجاوا (1853-1868). بغداد : رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- تسورامي شونيسكي. (2011). التاريخ السياسي لليابان ابان الحرب العالمية الثانية. (علاء علي زين العابدين، المترجمون) الرياض: مكتبة الملك فهد.
- نجم الثاقب خان. (1993). دروس من اليابان للشرق الاوسط. القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر .

- رؤوف عباس حامد . (2001). التنوير بين مصر واليابان دراسة مقارنة بين فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي. القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات .
- علاء علي زين العابدين . (2006). دراسة في الفكر والثقافة اليابانية. القاهرة : دار العلوم للنشر والتوزيع .
- سعيد زشيد عبد النبي . (د.ت.). اليابان نموذج الانفتاح والمحافظة على الذات. مجلة دراسات دولية(29).
- سلمان بو نعمان . (2012). دراسة في أسس النموذج النهضوي. بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات .
- محمد جبار الجمال . (2010). دراسة في أسس النموذج النهضوي. بغداد : بيت الحكمة .
- عبد العزيز محمد عوض . (د.ت.). التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، . الرياض : كلية الآداب، جامعة الرياض، .
- صالح كولن . (2014). سلاطين الدولة العثمانية. القاهرة : دار النيل .
- نادية ياسين عبد . (2014). الاتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (اواخر القرن التاسع عشر1908–). بغداد : دار ومكتبة عدنان .
- خالد زيادة . (2017). من مقدمة كتاب "المسلمون والحداثة الأوروبية. بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .
- نجية صدوقي ، و ناريمان فطار . (2015–2016). التنظيمات العثمانية (1839م1876–م) خط كلخانة وخط همايون أنموذجا،. ليبيا: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجيلاني بونعامة.
- ز.ي. هرشلاغ. (1973). مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط. (مصطفى الحسيني، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة.
- وجيه كوثراني. (2013). التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً،. مجلة تبيين(3).
- عبد الاله بلقزيز. (2009). من النهضة إلى الحداثة. بيروت : مركز دراسات الوحد العربية .
- البر اورطايلي. (2007). الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر. (عبد القادر عبدلي، المترجمون) بيروت : شركة قدمس للنشر والتوزيع.
- محمد عصفور سلمان. (2010). العراق في عهد مدحت باشا. ديالى : المطبعة المركزية .
- غسان عنيد عبد الله . (2022). محاولات الإصلاح في العراق واليابان 1868–1914). بغداد: رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.
- كريم طلال مسير. (2006). ثورة الاتحاديين في تركيا 1908،. مجلة كلية التربية الاساسية .

- هشام شرابي. (1978). المثقفون العرب والغرب (المجلد 2). بيروت: دار النهار للنشر.
- الفئة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (1869-1914)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008. (2008). الفئة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (1869-1914) . بغداد : رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- جيوفري روبرتس واليستاير ادواردز. (1999). القاموس الحديث للتحليل السياسي. (سمير عبد الرحيم الجلبي، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- حيدر صبري شاكر الخيقاني. (حزيران, 2013). جذور التحديث الاجتماعي في العراق (1850-1914). مجلة كلية التربية الاساسية(العدد 12).
- عبد الرزاق النصيري. (2012). دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (1908-1932). بغداد : دار ومكتبة عدنان .
- Masters, G. A. (2008). Encyclopedia of the Ottoman Empire, Publishing by Facts on File. New York.
- Junji Banno. (2014). Japan's Modern History 1857-1937 A new political History,. (J. A. A. Stockwin، المترجمون) University of Oxford: Routledge Japanese Studies Series.
- Thorkild Jacobsen. (3 July, 1943). "Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia",. Journal of Near Eastern Studies(Vol 2 No).
- Robert A. Scalapino and Junnosuke Masumi. (1971). Parties and Polities in Contemporary Japan (المجلد 3). United States of America.
- Peter Duss. (1976). The Rise of Modern Japan . London: Houghton Mifflin Company.
- Mikio Sumiya. (Jan., 1991). Japan: Model Society of the Future" Japan's Relations: Japanese Perspectives. The Annals of the American Academy of Political and Social Science(Vol. 513).
- أونو كينئيتشي. (2008). التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية. (خليل درويش، المترجمون) القاهرة: دار الشروق.
- كينتشيرو موكائي . (2011). مستقبل العلاقة بين اليابان والعراق تاريخ اليابان وروحه وحضارته-روح الانسجام. (محمود عبد الواحد القيسي، المحرر) مجلة الحكمة(53).

- Lu, D. J. (1997). Japan A Documentary History: A Documentary History an East (Vol. 2). Routledge.

- مسعود ضاهر. (2009). تاريخ اليابان 1853-1945 التحدي والاستجابة (المجلد الاولى). ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- القرآن الكريم . (بلا تاريخ). ال عمران 159.
- علي الوردي . (2009). دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. بيروت : مطبعة دجلة والفرات .
- محمد عضيمة. (2016). كوجيكي كتاب اليابان المقدس. (محمد عضيمة ، المترجمون) دمشق: دار التكوين.
- هيثم محي طالب الجبوري ، و زينب حسن عبد الجبوري . (2015). أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر (الإصدار مج 23 العدد 3). بابل: جامعة بابل.
- محمد عصفور سلمان. (2005). حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839-1908،. بغداد: اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- نور نعمة محمود . (2008). الفئة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (1869-1914. بغداد : رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد .